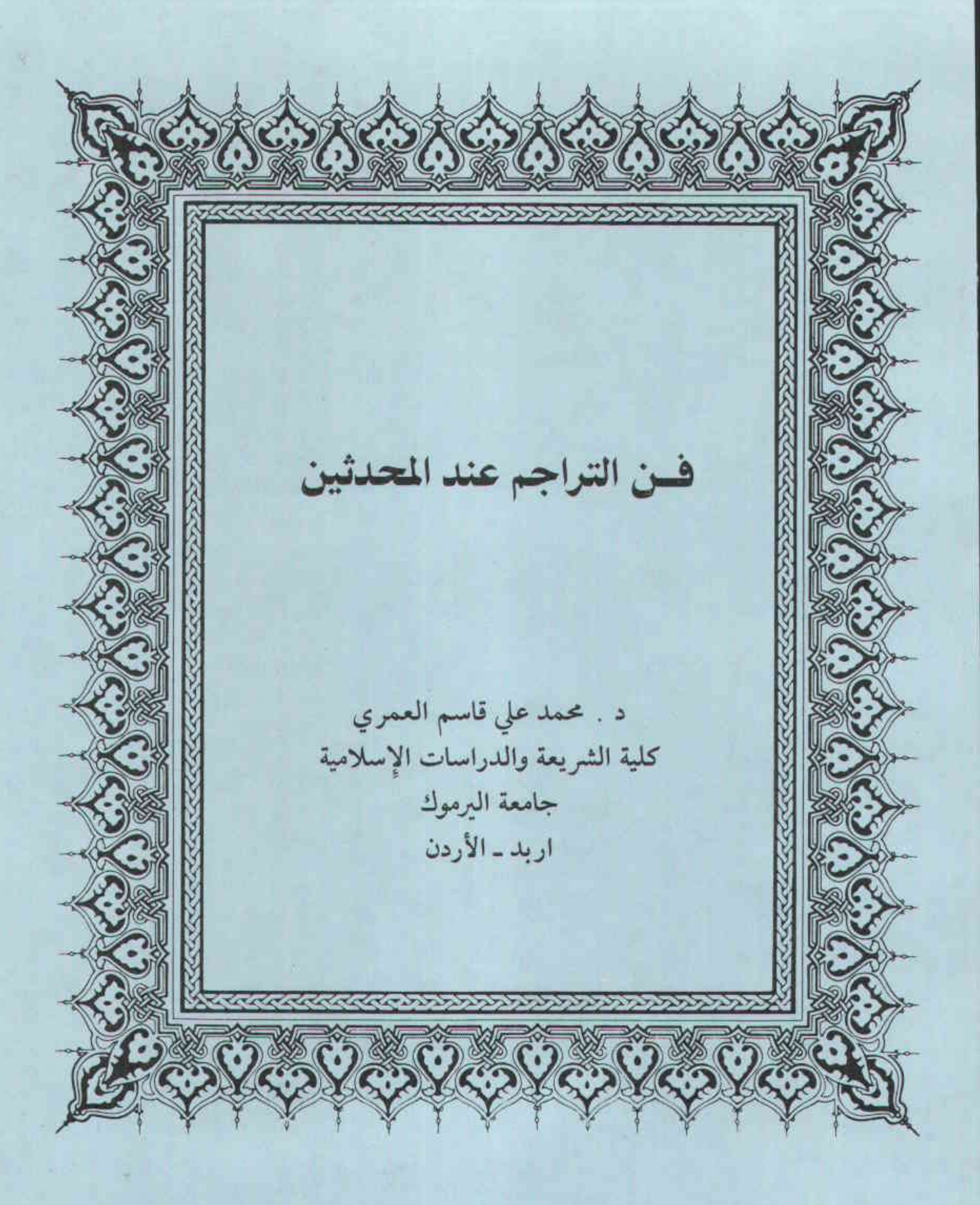


فـن التراجم عند المحدثين

د . محمد علي قاسم العمري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة اليرموك
اربد ـ الأردن

فن التراجم عند المحدثين

تمهيد :

من المعروف أن الترجمة فن من فنون الكتابة التاريخية ، وقد حظي التاريخ بكل حيثياته بمكانة عظيمة عند المسلمين ، على اعتبار أن التاريخ وعاء الحضارة ، والناطق بفكر الأمة ، فضلاً عما يقدمه للاحقين من تجارب السابقين ما يمكنهم من مواصلة ركب الحضارة ، وبدهي أن يبدأ هؤلاء من حيث انتهى أولئك .

ومن هنا فإن الاشتغال بالتاريخ من المهمات ، ويستوجب هذا ان يتولاه أهل الدربة والكفاية من العلماء الأجلاء الموصوفين بالعدالة والتحري الدقيق فيما يكتب من أخبار الأولين ، محترزا عن المبالغة والمجازفة أو البهتان ، وكل ما يذهب بنزاهة البحث وموضوعيته . وفوق كل هذا فطناً ذكياً ، بحيث يمكنه التمييز بين المقبول المستساغ ، وما لا سبيل إلى قبوله ، ويختار من الألفاظ ما يمكنه من دقة الوصف ، وحسن التعبير ، غير فاحش ولا متفحش ، ويضاف إلى ذلك اعتماد الاسناد وتسميته المنقول عنه تبرئة للذمة ، وإلقاء للتبعية على القائل أو الناقل إن كان الكلام من غيره . أما إن كان ما يكتبه من عند نفسه فالأصل أن يكون عالماً عارفاً بالحال ، وخاصة في حق من يتناول الحديث عنهم من الأعلام مع التجرد من الهوى .

بقي أن يقال : إن فن التراجم قد طغى إلى حد ما على فنون الكتابة التاريخية شطراً من الزمن ، سواء ما تعلق منه بترجمة حال قوم ، أو جيل ، أو أصحاب ملك أو خلافة ، أو وزارة أو أصحاب مذاهب فقهية أو سياسية أو فكرية ، أو شعراء ، أو نحاة ولغويين ، أو زهاد ، بل تعداهم ذلك إلى الظرفاء والمتماجنين . وهي في جملتها تزيد على أربعين نوعاً على نحو ما صرح به الحافظ الذهبي ت ٧٤٨[1] . والذي يعنينا من هذا أن هذه الأصناف من الناس على اختلاف طبقاتهم واتجاهتهم وميولهم هي التي كانت موضع البحث والكتابة ، بهدف الكشف عن حقيقة حالهم ، وطرق تفكيرهم ، وأنماط سلوكهم ، وسبل

معايشتهم للواقع ، وهذا في حد ذاته هدف راقٍ نبيل ، يكفل للاحقين إختيار المنهج الأسلم والأصوب في معالجة واقع الحياة ، ويحدد سبل النجاح فيما يخطط لم ؟ من لوازم المستقبل .

لقد حوت مادة التراجم ثروة ضخمة من النصوص التاريخية التى عالجت مختلف ميادين الحياة الإنسانية ، التربوية والنفسسية ، والثقافية والعلمية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وغير ذلك من نظم الحياة الأخرى ، وهي بالتالي تمتلك ممن مقومات الكشف عن واقع الحال فيما مضى من العصور بالإضافة إلى ما تضمنته كتب التاريخ العامة . ما نستطيع من خلاله تحديد المستوى الفكري والحضاري لهذه الأمة في مختلف الأزمنة ، وأحسب أن هذا من المهمات التي ينبغي أن يتولاها الدارسون للتاريخ ، اعتماداً على دقة الملاحظة ، وسلامة التحليل ، والموضوعية . وأعتقد جازماً أن هذا من شأن الجامعات والمعاهد العلمية ، بحيث يوجه طلبة الدراسات العليا لمثل هذا النوع من الدراسات بعد أن يحدد المنهج والهدف والأداة من قبل المؤهلين ذوي الخبرة والدراسة بحيث يكون لهم دور واضحٌ في مثل هذه المهمات الهامة . . وقد لا يكون من الميسور على كثير منهم معالجة ذلك .

وأخيرا فليس من المجازفة أن أقول : إن فن الترجمة ، بل والتاريخ بشكل عام فن من فنون علوم الحديث بالنظر إلى اهدافه ، والتى من أجلها معرفة المتقدم من المتأخر ، وبه يُعلم الناسخ والمنسوخ من الأخبار ، ويُعلم المتعاصرون من الرواة ، وتُحفظ به الانساب وما يترتب عليها من أحكام شرعية كالميراث والكفاية ، وبه أيضاً تعلم آجال الحقوق ، ويطلع به على أخبار العلماء ، وأحوال الرواة ونقلة الأخبار ، ويُعرف ذوو الفضل ممن يحسن الاقتداء بهم .[٢]

فن التراجم . نشأته وأهميته

الاهتمام بالمعرفة بكل فنونها أمر بدهي ، ومن البدهي أيضاً أن تعمد المجتمعات والشعوب إلى تسجيل كل ما توصلت إليه من معارف ، وبقدر ما تتوصل إليه هذه المجتمعات من ذلك بقدر ما تكون أكثر مدنية وحضارة وبقدر ما تكون لها من الشأن والتقدير بين الأمم ، ويكون ذلك أدعى حين يكون التنافس والتصارع بين الشعوب طابعاً ملحوظاً كما هو حال مجتمعاتنا المعاصرة .

وهذا بالطبع يؤكد مدى ضرورة السعي إلى تنشيط الحركة العلمية والفكرية الثقافية بين الأفراد ، وإعداد هؤلاء الأفراد إعدادا تاماً لمواكبة ركب الحضارة وسرعة التطور ، ومن هنا فإنه الحاجة إلى تدعيم هذا المبدأ والاهتمام بالمبدعين يعد من الأولويات التي ينبغي أن تراعي ، وخاصة إذا كان مجال الإبداع أو النشاط ينسجم مع عقيدة الأمة وفلسفتها ، وتوجهها الفكري .

هذا المبدأ قديم ، لكن وعي الأمة هو الذي يقدّمه أو يؤخره ، وكلما تمتعت الأمة بوعي أكبر كلماكان فيها أكثر ظهوراً ، والعكس صحيح ، ولا عجب أن يخذل العلم والعلماء في ظل مجتمعات غاب وعيها الحضاري .

كان من الطبيعي إذن أن يفخر العرب بمولد محمد ﷺ ذلك الرجل الأمين ، القادر على فعل ما يريد بفضل قوة عقله ، وسداد منهجه ، وبالغ حكمته ، بحيث تعدّى في ذلك كل الرجال ، وفاق كل وصف يمكن أن يُنعت به ، وتعدّى العبقرية بمفهومها الأرضي ، وجاوزها حتى بلغ بها وحي السماء ، فكان أسمى وأرفع في تفكيره ومنهجه وغاياته من كل بني البشر ، وكله في ذلك عجب ، وكلّما ذهبت تتفحص من حال النبي ﷺ هذا أو ذاك كلّما ازداد عجبك . . . لكن هذا العجب كله ينقضي إذا علمت أنّ كل ذلك إنما كان بوحي الله وهديه ، وهو القادر على فعل كل شيء ، العليم بكل شيء ، والغني الذي لا يعجزه شيء .

لقد ارتأى المسلمون أن رسول الله ﷺ قدوتهم ، فتتبعوه في كل شيء ، وجمعوا عنه كل شيء حتى غلب على الظن أنهم ماتركوا أمراً مما يحتاجون إليه إلا

نقلوه وسجلوه ، وأعتقد جازماً أنه ما من نبي تتبعه قومه كما تتبع المسلمون محمداً عليه أفضل السلام واتم التسليم ، وعلى وجه الخصوص منَ عايشوا النبي ﷺ الصحابة الذي تولوا نقل كل ما عندهم من حال نبيهم وأخباره لأتباعهم ، ولم تزل الأجيال تابعة لهم في ذلك إلى يوم الدين .

أنَّ الاهتمام بسيرة المصطفى ﷺ ومنهج حياته ـ ممثلاً بما عرف لاحقاً بالحديث الذي يعتبر ثاني مصادر التشريع الإسلامي ـ مطلب ديني يستلزمه الإيمان . ولمّا كان العلم بالحديث أت عن طريق نقل الأجيال ، كان من الضروري تتبع الناقلين لهذا الحديث والمشتغلين به ، لبيان مدى أهليه هؤلاء للرواية صيانة للسنة من جهة ، وتكريماً لمن كرّس حياته ذابا عن السنة حامياً لها من جهة أخرى ، تدعيماً لما جاء عنه عليه الصلاة والسلام : (يحمل هذا العلم من كل خَلف عدو له ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين)[٣] سواء أفهمنا هذا الحديث على أنه خبر يفيد تعديل الرواة كما فهمه ابن عبدالبر ت ٤٦٣ هـ ، أو على أنه من باب الطلب ، أي ليحمل هذا العلم . . . فكان لابد من التتبع .

إنّ تتبع الرواة قديم ، وقد تتبع الصحابة بعضهم بعضاً على سبيل الاحتياط لا التهمة ، ومن أشهر من تتبع الرواة أبو بكر وعمر وعلي وعاشة وآخرون[٥] . . وهذا كان في وقت لا شبهة فيه ، لكّن الأمر قد اختلف في الأجيال اللاحقة في عصر التابعين ومن جاء بعدهم ، بعد اختلاط الشعوب بغيرها من جراء الفتوحات ، وحين ظهرت الفتن والمذاهب الفكرية والسياسية التى تأثرت تأثراً كبيراً بالأهواء الشخصية ، فكان التتبع للرواة لازماً .

ولعلّ من اقدم المصنفات التى اهتمت ببيان أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً على وجه الخصوص من غير تسجيل لمعلومات توضيحية أخرى هي كتب الجوامح والمسانيد[٦] حيث كانت تتولى ذكر الأحاديث بأسانيدها ، ثم يعلق صاحب الكتاب على الأحاديث ورواتها بهامش كتابه كالمسند المعلل لابن أبي شيبة ت ٢٦٢ هـ ، وغيره .

ثم ظهـرت كتب السؤالات ، أعني عن الرواة ، سواء أكان السؤال عن الأسم أو الكنية ، أو الشهرة أو العدالة ، أو المهنة ، أو الموطن وغير ذلك وهذه الكتب ربما كانت أول الكتب نشأة فيما يخص رواة الحديث من جهة الاهتمام بأهلية الراوي ، وهي على درجة كبيرة جداًمن الأهمية ، لأنها حوت أعداداً كبيرة من الرواة ، ولأن الاسئلة إنما تطرح من علماء أو تلامذة مشهورين بالعلم على علماء كبار ، وعادة ما تكون أقوال هؤلاء دقيقة في أحكامها على الرواة . وهذا النوع من الكتب كثير ، ووصلنا منه جملة لا بأس بها ، أشهرها ما وجه للحافظ يحي بن معين ، من تلامذته ، مثل الدوري ت ٢٧١ هـ ، ولأحمد ت ٢٤٥ هـ من أبي داود ، ولأبي داود من الآجري[٦] في آخرين . وما ذكرته وغيره كثير مطبوع .

ثم ظهرت كتب التراجم التى أعتنت بالتعريف بالراوي ، إذ تفرد له ترجمة مستقلة يتعرض المصنف فيها إلى الضروريات كالاسم والنسبة وبعض المعلومات الأخرى كالوفاة ، مع التركيز على حالة جرحاً وتعديلاً ، إذ هو الأهم مقارنة بغيره من المعلومات الضرورية الأخرى . بدليل أن كثيراً من هذه الكتب سميت بمثل هذا الاسم مثـل كتـاب الجـرح والتعديل لابن ابي حاتم ت ٣٢٧ هـ ، وغيره كثير ، وأكثر ما كان هذا النوع من المصنفات في القرن الثالث الهجري ، بل وفي النصف الثاني منه ، في حين أنّ ظهور كتب السؤالات كان أسبق إلى الوجود ، وهو أمر معقول جداً ، كما تناسب مع الحاجة إليه قبل الميل إلى التصنيف على وجه أكثر تفصيلاً على ما ظهر بعد . ومن مصنفات هذا النوع التاريخ الكبير للإمام البخاري ت ٢٥٦ هـ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

ثم توسـع الأمـر أكثـر فأكثر وخاصة حين تجمعت لعلماء النقد مادة كبيرة بخصـوص الـرواة اشتملت على كل ما يُعرف به ، وما يُمكن من الحكم على أهليتـه ، حتى صار هذا علماً مستقلاً قائماً بذاته عرف بعلم رجال الحديث . فصنّفت فيه مصنفـات كبـيرة جداً ، بعضهـا على درجة كبيرة من الضخامة ، فقدموا للحضارة انتاجاً يُعدُّ من المفاخر ، إذ لا توجد أمة من الأمم أتت في علم

اسماء الرجال بمثل ما أتى به المسلمون في هذا الميدان الخطير الذي تناول بيان أحوال مئات الآلاف من تراجم الرواة .

وكـان العلماء إبتـداء يعمـدون إلى استخـدام الأسـانيد في تدوين هذه المعلومـات ، ثم لوحظ أنّ ذلك مما يشق استخدامه ، وخاصة بعد أن تكاثرت أعداد الرواة في العصور اللاحقة ، وكثرت المعلومات ، فارتأوا حذف الأسانيد والاكتفـاء بمادة الـترجمـة ، وهـذا ما هو ملحـوظ في صنيع الحـافظ الـذهبي ت ٧٤٨ هـ ، والمـزي ت ٧٤٢ هـ، وابن حجـر ت ٨٥٢ هـ في أخـرين ممن صنفوا في التراجم .

ولا ننسى في هذا المقام أن نؤكد أن الفصل في المراحل بين هذه المصنفات من جهة منهجية التصنيف على وجه التحديد أمر عسير ، وإنما لوحظ في ذلك العام الأغلب في التصنيف ، وإلا فإن التداخل وارد ، ويصعب تجاهله . وهذا ما يمكن أن يلاحظ عند التدقيق في سني وفيات المصنفين ذاتهم .

كما ينبغي أن لا تفوت ونحن نتكلم عن التراجم أن نذكر بأن من أوائل من اهتم بالتصنيف في الترجمة النبوية ، إن جاز التعبير ، عروة بن الزبيرت ٩٤ هـ ، ومن ثم وهب بن منبه ت ١١٠ هـ ، والزهري ت ١٢٤ هـ وأقدم ما وصلنا من ذلك ما كتبه ابن اسحاق المطلبي ت ١٥١ هـ في كتابه المعروف بالمبتدأ والمبعث والمغازي ، وهو مطبوع بعضه . وأما كتب من ذكرت سابقاً فقد ضاعت على أهميتهـا إلا قطعـة عثر عليها من كتاب ابن منبه في مكتبة هايدلبرج(٩) ، لكن الاقتباسات من هذه الكتب كثيرة في كتب اللاحقين .

كما أن من المفيد في هذا المقام أن أشير إلى أنني هنا اعتنيت بالترجمة عند أهل الحديث لا في عرف المؤرخين الذي زادوا على ذلك شيئاً كثيراً في كتب تُعدُّ قمة في بابها ومنهجها ، وسعة موضوعاتها ، كما هو في كتب ابن الجوزي ت ٥٩٨ هـ والذهبي وابن كثير ٧٧٤ هـ ، وابن العماد ت ١٠٨٩ هـ وأخرين .

مضمون مادة التراجم

أحسب أن من المفيد أن يُعلم ان تاريخ أحوال الرواة عند المحدثين بالنظر إلى مضمون مادته ينقسم إلى قسمين : أولهما تاريخ رجال الحديث ، أعني معرفة الوقت الذي تضبط به أحوال الرواة من حيث المولد والوفاة ، وما يلحق بذلك من حوادث ومعارف أخرى . . وعلم الجرح والتعديل ، وهو ما ينصب الحديث فيه على تحديد أهلية الراوي لرواية الحديث من جهة وصفة بالعدالة والضبط ، أو سلب ذلك عنه . وغرض المصنف في الترجمة هو الذي يحدد غالباً طبيعة وحجم الترجمة قصراً وطولاً ، فقد تتمثل في سطر أو سطرين كما في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ، وقد تصل إلى مائة صفحة أو يزيد كما هو في تاريخ بغداد للخطيب ت ٤٦٣ هـ مثلاً ، أو سير أعلام النبلاء للذهبي ، لكن أبرز ما تتطرق إليه الترجمة ، وينصب الاهتمام فيه يتمثل في :

التعريف بصاحب الترجمة من جهة اسمه ونسبه :

من المعروف أن العلم إما أن يعرف باسمه ، أو كنيته كأن يذكر بأبي فلان ، أو أم فلان أو فلانه ، أو بما يشعر برفعة المسمى كألقاب الملك والخلافة ، أو ما دلّ على سعة العلم والمعرفة ، كزيد الخيل ، وسيف الدولة ، وإمام الحرمين ، وشيخ الإسلام وما شابه ذلك ، ولربما عرف بما عرف به لحادثة نزلت به مثل مطين ، وصالح جزرة وما أشبه ذلك من الألقاب(١٠) .

وقد جرت العادة على هذا الترتيب ، أعني الابتداء بالأسماء ثم ا للقب ثم بالنسبة إلى البلد ، ولا يخالف هذا الترتيب إلا لمسوغ يستدعيه ، فإذا كانت الكنية أشهر قدمت ، وكذا اللقب ، بحيث يقدم الأكثر شهرة على غيره .

وهنا ينبغي أن يشار إلى أن المنهج الذي يسلكه المصنف في التراجيم عادة ما يلزمه بضرورة تقديم الإسم إن كانت كتابه مرتبا على حروف المعجم ، أو الكنية إن كان الكتاب في الكني ، وقد يكون في الالقاب أو ما إلى ذلك .

وهذا غالبٌ في تراجم الرواة عموماً أي في الكتب التى غرضها بيان حال المترجم له من جهة الجرح والتعديل ، أو حين يكون الغرض بيان الكنية ، أو اللقب وما شاكله .

أما المصنفات التى كان الغرض منها مجرد ذكر الأسماء على وجه الحصر لقوم بأن حالهم ، كعلماء النقد عند المحدثين ، وكبار الحفّاظ ، وأعلام النبلاء ، ممن يستدعي المقام المزيد من التفصيل في ذكر سيرهم ، وما تمتعوا به من حسن الوصف وجميل الثناء ، وسعه العلم والدراية ، فإن الأمر فيها بشكل عام مختلف ، كما هو الحال في كتب تراجم الأعلام والأئمة نحو : كتاب تذكره الحفاظ للإمام الذهبي ، ومثله للسيوطي ت ٩١١ هـ في آخرين .

فهذا النوع من المصنّفات ، غالباً ما يقدّم فيه اللقب على الكنية ، والكنية على الاسم ، ثم النسبة إلى البلد ، والمذهب في الفروع ، والأصول كأن يقال : الأشعري أو المعتزلي ، ثم النسبة إلى العلم ، ثم الصناعة أو الحرفة ، فنقول مثلاً : العلامة ، أو شيخ الإسلام ، أو الحافظ ، أو المسند ، أو المفيد أو عبد الله فلان بن فلان القرشي الدمشقى الشافعي . . . وهكذا ، وهذا بالطبع عام في الغالب ، وليس على وجه الإضطراد[١١] .

وكلّما زدت في الاسم ورفعت فيه ، أعني في اسم الأب والجد وجد الجد وهكذا - كلما كان ذلك أوفي في التعريف ، وأمكن التعريف بين الأسماء المتشابهة ، فقد يتفق راويان في الاسم واسم الأب والجد فلا يفرق بينهما إلا النسبة أو اللقب ، وقد تجتمع هذه كلها فلا يفرق بينهما إلا الطبقة حيث يكون أحدهما يمثل جيلاً قد سبق . وقد أورث هذا اشكالات كثيرة عند علماء الحديث ، وخاصة إذا علمنا حرص المسلمين على التسمي بالأسماء التى وردت بخصوصها أثار تيمناً بها ، وحرصاً على إصابة السنة ، وما إلى ذلك من معانٍ أخر .

ومن ذلك مثلاً ، أنهّ عرف ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء أبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة ، قطيعي ، ودورقي ، ودينرى ، وطرطوسي .

وكذا محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان ، أحدهما ثقة والآخر ضعيف ، والخليل بن أحمد سته . . . وهكذا[١٢] .

وقد استدعى هذا في نهاية المطاف أن تصنف كتب كان الغرض منها مجرد التفريق بين الأسماء ، ولعلّ من أهمها إن لم يكن هو الأهم بالفعل على ما أظن ـ هو كتاب ـ الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ المتفق والمفترق ، ونحوه أيضاً كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق ، وكلاهما موجود مطبوع .

ومن لطيف ما يروى في هذا ما حكاه الفرج المعافى بن زكريا النهرواني قال : حججت سنة وكنت بمنى ، فسمعت من ينادي : يا أبا الفرج : فقلت : لعلّه يريدني ، ثم قلت : في الناس كثير من يكنى أبا الفرج فلم أجبه . ثم نادى يا أباب الفرج المعافى : فهممت أن أجيبه ، ثم قلت قد يكون اسمه المعافي وكنيته أبو الفرج فلم أجبه ، فنادى يا أبا الفرج المعافى بن زكريا النهرواني ! فقلت : لم يبق شك في مناداته إياي ، إذ ذكر كنيتي واسمي واسم أبي وبلدي ، فقلت : ها أناذا فما تريد ؟ فقال : لعلك من نهروان الشرق : فقلت : نعم ، فقال نحن نريد نهروان الغرب فعجبت من اتفاق ذلك .[١٣]

ولا يفوتني في نهاية المطاف أن أذكّر باهتمام العرب بالنسب ، وهذا الاهتمام واضح بشكل جلي في كتب التراجم ، وهذا مما كان العرب يحرصون عليه في جاهليتهم ، ثم جاء الإسلام بما يدعم ذلك ، أعني معرفة الأنساب لاعتبارات كثيرة ليس هذا مقام ذكرها لعل من أهمها ، اعتبار النسب في الولاية ، والكفاية في الزواج وغيرها ، مما اسهم بشكل واضح في ظهور النسابين ، والمصنفين في علم النسب ، ولهم في ذلك مصنفات غاية في الأهمية والكثرة ، منهم كثير من المشتغلين بعلم الحديث ، وكثير منها مطبوع ، ومنها ما لايزال مخطوطاً ، ولا تخفي فائدة التعريف بالنسب عند المحدثين لما في ذلك من التفريق بين الأسماء المتشابهة .

ثم إن من المهمات التي عرض له المحدثون في تعريفهم لرواة الحديث المشتبه من الاسماء والنسب . خشية اللبس والخلط بين الأسماء ، وهو فن يقبح الجهل

به عند المشتغلين في هذا الميدان ، وهو ما يتفق من الأسماء والنسب في الخط لا في اللفظ ، وأكثر ذلك لا ضابط له ، مثل سلام بتشديد اللام أو تخفيفها ، وعمارة بضم العين المهملة أو كسرها .

ويندرج تحت هذين الاسمين وأشباههما كثير .[14] وقد صنف العلماء في هذا الباب مصنفات عدة أحسنها الإكمال لابن ماكولاً ت ٤٧٥ هـ ، وكتابه كبير يقع في سبعة مجلدات مطبوعة .

بقى أن يقال : إن ضبط حروف الأسماء قد حظيت باهتمام بالغ أيضاً ، واعتمدوا في ذلك الشكل بالحروف لا بالحركات ، لأن الحركة قد توضع في غير موضعها خطأ ، ولربما صحفها الناسخ وبدّل فيها ، وهذا كله مأمون بالشكل بالحروف ، فإذا أرادوا ضبط اسم أو لقب قيدوه بالحروف كجعفر قالوا : بجيم مفتوحة ، وعين مهملة ساكنة ، ثم فاء مفتوحة آخره راء ، وقد يقولون في الراء مهملة وقد لا يلزم لأنها لن تختلط بلفظ الزاي . ثم يزاد أحياناً وهو ـ أي الاسم ـ على وزن فعلل فلا يبقى إشكال .

سنة المولد والوفاة :

والغاية من ذلك هو تحديد الطبقة أو الجيل الذي عاش فيه صاحب الترجمة ، بقصد معرفة الاتصال وعدمه في الأسانيد التى يشكل أصحاب التراجم مادتها ، إذ المعروف أن الاتصال شرط من شروط قبول الحديث ، والانقطاع سبب من أسباب الطعن فيه ، كما يسهم هذا بالطبع في التمييز بين الأسماء المشتبهة والمتفقة في الاسم أعني بين السابق واللاحق ، ويمكن من الكشف عن كذب بعض الرواة حين يدّعي أحدهم أنه روى عن شخص تحقق موته قبل مولد المدعي . ولذلك قال سفيان الثوري ت ١٦١ هـ . إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، أي احسبوا سنه وسن من كتب عنه[15] . روى اسماعيل بن عياش الحمصي ت ١٨١ هـ قال : كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا : ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت : أي سنة كتبت عن خالد ؟ فقال :

سنة عشرة ـ يعني ومائة ـ فقلت : أنك تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين[١٦] .

واهتمام المحدثين بذكر سني الولادة والوفيات بالغ ، ولذلك سميت كتبهم في الرواة بالتواريخ ، كما هو الحال في التاريخ الكبير للبخاري ت ٢٥٦ هـ ، ومثله تاريخ ابن ابي خيشمة ت ٢٧٩ هـ وكذلك التاريخ لابن معين ت ٢٣٣ هـ .

على أن من المهم أن نذكر بأن المحدثين قد قاموا بتصنيف كتبٍ خاصة بالوفيات حيث رتبوا مادتها التاريخية وما فيها من تراجم على سني الوفيات ، بل ومنها ما كان يقتصر فيه المصنف على ذكر سني الوفيات مثل كتاب التاريخ لأبي بشر هارون بن حاتم التميمي ت ٢٤٩ هـ ، والتاريخ لأبي موسى محمد بن المثنى العنزي ت ٢٥٢ هـ ، ومنهم من سمى كتابه بالوفيات ومن أقدم من صنف في ذلك الحسن بن عبدالباقي بن قانع ت ٣٥١ ، وابن زبر ت ٣٧٩ هـ في آخرين[١٧] . ويلاحظ أن كتب التراجم أهتمت بذكر تواريخ الوفيات ضمن معلوماتها التاريخية الأخرى ، على خلاف كتب الوفيات التى كان تحديد الوفاة جل اهتمامها ، ولربما اقتصرت عليه .

بقي أن يقال : إن المتتبع لكتب الوفيات أو التواريخ بشكل عام ، وكتب التراجم يلاحظ أن التركيز إنما كان منصباً على الوفيات دون سن الولادة ، لتعذر ذلك وصعوبة الاحاطة به ما لم يعرف به صاحب الترجمة قبل موته لاعتبار معين ، ومعلوم أنّ أمر إحصاء المواليد والوفيات لم يكن في العصور الأولى مما حظي باهتمام أغلب الناس ، أو الدولة ، فإذا ما عاش الفرد وأصبح له في المجتمع شأن يُلتَفَت إليه ، ويبدأ الاهتمام به حتى تُسجل سنة وفاته إحتفاء به ، وتقديراً لعلمه أو جهده ، ومن هنا فقد دأب المصنفون في التراجم على ذكر الترجمة في سنة الوفاة لا سنة الولادة ، وبقي الأمر كذلك حتى فترة زمنية متأخرة حيث استطاع بعضهم كالحافظ الذهبي ت ٧٤٨ تقييد اسماء المترجم لهم حسب الولادة وفي كل سنة في كتابه الشهير تاريخ الإسلام[١٨] .

وهذا بالطبع يحمل دلالة صريحة على مدى ما وصل إليه أدب التراجم من رقي ورفعة بما لا نظير له في أمه من الأمم في الوقت ذاته .

الشيوخ والتلاميذ

دأب المحدثون على ذكر شيوخ صاحب الترجمة أو أشهرهم ، ومن روى عنهم على سبيل الإتصال المباشر أو غيره مما يفيد الإتصال وعدمه ، وهو من ضروريات الرواية ، وتسهيلاً للباحث فقد حرص كثير من المصنفين في التراجم على ترتيب أسماء الشيوخ على حروف المعجم على نحو ما فعله الحافظ المزي في كتابه تهذيب الكمال ، حيث تتبع الشيوخ على سبيل الحصر .

وكما كان الحرص على ذكر أسماء الشيوخ بالغ الأهمية كان الأمر كذلك في أسماء التلاميذ ، إذ المغزى في الأمرين واحد . واتبع في ترتيب أسماء التلاميذ ما روعي في ترتيب أسماء الشيوخ ، وكثيراً ما كانوا يحرصون على تسمية أقدم من روى عنهم من شيوخه ، ومن هم الذين أتقن صاحب الترجمة الرواية عنهم ، فكان أضبط فيهم من غيره ، مما يفيد عند تعارض الروايات . ومن أكثر عنهم أيضاً دون غيرهم .

ثم إنّ العلماء قد تتبعوا مشاهير الرواة ممن كان طلاب العلم يرحلون إليهم ، وصنفوا تلامذتهم على طبقات تبعاً لمدى درجة ضبطهم في ذلك الشيخ آخذين بالاعتبار قوة الضبط ، وطول الملازمة ، وفرقوا بينهم في ذلك بحيث كان لكل طبقة منها مزيّه لا تتوفر فيما دونها . فالزهري ت ١٢٤ هـ مثلاً يمكن تقسيم الرواة عنه إلى طبقات أو مراتب ، فالأولى مثلاً يتمتع أصحابها بطول الملازمة وتمام الضبط ، والثانية بقلة الملازمة وتمام الضبط ، والثالثة بطول الملازمة وقلة الضبط ، أو أنّهم لم يسلموا من تجريح ، والرابعة تمثل من لم يسلموا من الجرح وقلة الملازمة ، والخامسة من وصفوا بالجهالة ومطلق الضعف . وهذا في ذاته هام جدا يحتاج إليه عند الاختلاف في الرواية عن الشيخ من قبل تلامذته(١٩) .

ومن هنا فقد لاحظ النقاد أن التزام البخاري بالرواية عن الطبقة الأولى والثانية(٢٠) ـ أي أنه لا يقبل من الرواة إلا من وصف بطول الملازمة وقوة الضبط

في شيخه ، وقد يقبل من وصف بقلة الملازمة ـ هو الذي جعله في مقدمة من صنفوا في الحديث . حتى عدّ العلماء صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . ويليه في ذلك صحيح الإمام مسلم ت ٢٦١ هـ تبعاً للاعتبار ذاته .

وقد استلزم هذا النوع من التدقيق في سبل الإتصال العمل على تصنيف كتب خاصة يبين فيها مصنفوها أسماء الذين روى عنهم صاحب الترجمة ولم يسمع منهم ، وإنما روى عنهم على وجه الإرسال ، لبيان عدم الإتصال في روايته عن هؤلاء . مثل كتاب أبي داود ت ٢٧٥ هـ . في المراسيل ، وكذا ابن أبي حاتم في مصنف أخر مثله ، وكلاهما مطبوع موجود .

ويلاحظ أنّ علماء الحديث قد استخدموا ألفاظاً معبره تمام التعبير عن وسيلة التحمل للرواية . كقولهم : سمعت وأخبرنا وحدثنا . وأخبرنا وجادة ، أو وصية ـ أي من كتب على سبيل الوصية أو الوجادة بشروطها ـ وما إلى ذلك مما يفيد جزماً وجود الاتصال أو عدمه في حال الانقطاع .[٢١] .

الرحلات العلمية

ظهر الاهتمام بالرحلة في طلب العلم مبكراً ، ويعود ذلك إلى عصر الصحابة الكرام ، حيث رحل منهم غير واحد ، وممن رحل منهم في طلب الحديث جابر بن عبدالله ـ توفي بعد سنة ٧٠ هـ ـ حيث رحل إلى الشام ليسأل عبدالله أنيس الأنصاري ت ٥٤ هـ عن حديث : يحشر الله العباد عراة غرلاً[٢٢] . . . الحديث .

كما رحل أبو أيوب الانصاري ت ٥٠ هـ إلى مصر يسأل عقبه بن عامر ـ توفي في حدود ٦٠ هـ ـ عن حديث : من ستر مؤمناً ستره الله يوم القيامة .[٢٣]

ويعود ذلك إلى اهتمام الصحابة الكرام بالحديث النبوي الشريف ، وإحتياطهم في طلبه ، والتثبت في نقله ، وهم الذين سمعوا وتناقلوا قوله عليه الصلاة والسلام : نضّر الله امرءاً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع . . . الحديث[٢٤] . ويمثل هذا بالطبع نوعاً من المنهجية التى سلكها الصحابة رضى

الله عنهم في ميدان الرواية ، بالإضافة إلى منهجهم في التقليل من الرواية . خشية الوقوع في الزلل[٢٥] ، والإلتزام بالشاهد واليمين على ما سلكه بعضهم كأبي بكر وعمر وعلى رضى الله عنهم .[٢٦]

ثم ظهرت بعد ذلك أسباب أخرى ، لعل من أهمها في العصور اللاحقة هو الحرص على الالتقاء بجلة العلماء والمحدّثين ممن كان يرحل إليهم ، كالأئمة الكبار ، مما يزيد في قدر الراوي عنه ، هذا من جهة ، ولأن في ذلك طلباً لعلو الإسناد الذي كان الرواة يحرصون عليه إلى حد كبير لما له من فضيلة ، بل عدوه من الدين[٢٧] ، ولأن في الرحلة أيضا ما يؤدي إلى الإكثار من الرواية عند من حرص على ذلك . فضلاً عن التنويع فيها عن علماء مختلفين في المواطن والبلدان . وما قد يحصل عليه المرتحل من معارف علميه ، ومنافع دنيوية أخرى قد توضع في الحسبان .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ت ٢٩٠ هـ : سألت أبي عن مَنْ طلب العلم ، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه ؟ أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم ؟ قال : يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة . ومشافهة الناس يسمع منهم ، ويقول الحافظ ابن معين : أربعة لا يؤنس منهم رشداً . حارس الدرب ، ومنادي القضاة ، وابن المحدث ، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث .[٢٨]

لهذه الأسباب وغيرها كثر الرحالة من طالبي الحديث والرواية ، واشتهر بذلك أعداد كبيرة جداً بحيث أتى بعضهم كل مواطن العلم المختلفة في عصره ، ولم يفته منها شيء ، وقد جاء البخاري من أقصى الشرق يجوب كل البلدان التي اشتغل أهلها بعلم الحديث فأتى كل بلاد الشرق ، ومن العراق والشام والحجاز ومصر ، ولو تيسر له الذهاب إلى بلاد الأندلس ما تردد في ذلك .[٢٩]

وجميل أن أذكر في هذا المقام أبياتاً أنشدها أبو الفضل عباس بن محمد الخراساني في مقام مدح الرحلة وأصحابها :

رحلتُ أطلبَ العلم مجتهداً ... وزينةُ المرء في الدنيا الأحاديثُ

لا يطلبُ العــلم إلا بازل ذكــر ولــيس يبغضــه إلا المخــانيثُ
لا تعــجبــن بمالٍ سوف تتركــه فإنــما هذه الــدنــيا مواريث[٣٠]

إن التزام المصنفين في التراجم بذكر الرحلات العلمية في الترجمة مما يفيد إلى حد كبير في تحديد الإتصال وعدمه في حق من يروي عنهم صاحب الترجمة من غير أهل بلده ، فلو لم يرحل المذكور في الترجمة إلى مصر مثلاً ، ولم نجد من أهل مصر من التقي به ، ثم روى لنا حديثاً عن مصري مثلاً فإن مثل هذا مما يحتاط العلماء فيه ، لوجود الشبهة في مثل هذه الرواية ، لأنها تشعر بعدم الإتصال تبعاً لاعتبارات منها الإتهام بالكذب ، أو الوصف بعدم الضبط ، أو التلقين والغفلة وغير ذلك .

أقوال أئمة الجرح والتعديل

لعـلّ من أهم ما حرص كتّاب التراجم على تدوينه هو ما صدر عن نقاد الحديث في حق صاحب الترجمة من أحكام ، هذا إن لم يكن بالفعل هو الأهم ، ولـربما الباحث على التصنيف كما هو ظاهر في مسميات بعض الكتب كالجرح والتعديل لابن ابي حاتم وغيره من الكتب الأخرى .

لأن هذه الأقوال هي التى تمكننا من تحديد أهلية الرواة للرواية أم لا بناء على تحر دقيق لحال الراوي من جهة عدالته وضبطه ، والعدالة هي ملكة ايمانية تحمـل صاحبهـا على ملازمـة التقـوى وترك المفسقات وخوارم المروءة . ونعني بالضبط قدرة الراوي على حفظ واتقان ما سمعه من شيوخه وروايته لذلك على الوجه الذي سمع من غير زيادة ولا نقصان . والعدالة إنما تعرف بالشهادة أو الشهرة ، ويعرف الضبط بامتحان الراوي ومقاونة رواياته بروايات غيره من أهل الضبط والإتقان ، وبمدى موافقته لهم يكون ضابطاً والعكس صحيح[٣١] .

وقد حرص نقاد الحديث على اختيار عبارات أو مصطلحات لها مدلولاتها الخاصة ، التى تعني توثيق الراوي أو تجريحه ، مراعين في ذلك الجمع بين العدالة والضبط في استخداماتهم لتلك الألفاظ .

والواقع إنّ هذه الألفاظ على درجة من الكثرة بحيث يصعب حصرها ، وفيها قدر كبير من المصطلحات المتفق بين النقاد على دلالاتها ، كقولهم حجة ، وصدوق ، ولبعضهم مصطلحات خاصة ينبغي مراعاتها عند الحكم كقول البخاري : منكر الحديث ، أو سكتوا عنه ، فإنه لا يقولها إلا فيمن ترك حديثه .[٣٢] كما أنّ للنقاد مناهج مختلفة في النقد من جهة التشدّد والتساهل أو الاعتدال[٣٣] . وهذا ما لابد من مراعاته أيضاً عند الحكم على الراوي ، فلذلك أهميته .

والعادة أن يذكر المصنف في الترجمة مادة الجرح والتعديل بعد التعريف بالراوي ، وشيوخه وتلاميذه وما قد يراه ضرورياً من مقتضيات التعريف الأخرى ، هذا إن جمع المصنّف بين الجرح والتعديل وتاريخ أحوال الرواة . أما إن كان الباعث على التأليف هو مجرد الحكم على الرواة فقد يقتصر المصنف على ذكر مادة التعديل كما هو في بعض كتب الثقات ، كثقات العجلي ت ٢٦١ هـ وغيره ، أو التجريح كما هو في الضعفاء الصغير للبخاري والنسائي ٣٠٣ هـ وغيرها كثير .

على أنّ بعض النقاد المصنفين قد يعمد إلى ذكر حكمه على الراوي جرحاً أو تعديلاً في نهاية الترجمة ، سواء كان ذلك من عند نفسه أو من قبل غيره بعد ذكر ما يطمئن النفس إلى قبول مثل هذا الحكم من أدلة . كما يفعل ذلك ابن عدي ت ٣٦٠ هـ في كتابه الكامل في الضعفاء في أغلب تراجمه . وممن فعل هذا أيضاً الخطيب في تاريخ بغداد حيث يورد حكمه الشخصي على الراوي في أخر ما يذكره من عبارات التوثيق أو التجريح ، إذ هو المعول عليه كما صرح به عنه الحافظ الذهبي[٣٤] .

مرويات صاحب الترجمة

أحسب أن من المفيد أن أوضح أن اهتمام المحدثين بالرواة ، ومد أهليتهم للرواية ليس مطلباً في ذاته ، وإنما هو وسيلة تعتمد لبيان مدى صحة المرويات التى ترد من طريقهم ، إذ الثقة بالرواية تعتمد على الثقة بالناقل أو الراوي لها .

وأهلية الراوي تعتمد على مدى توفر شرطي العدالة والضبط فيه ، وشرط العدالة مما يمكن الكشف عنه بالشهادة وما إلى ذلك مما يعتمده النقاد[٣٥] ، لكن الضبط يحتاج إلى التتبع والملاحظة الدقيقة للراوي ، ومن أهم ما يمكن اعتماده في ذلك جمع مروياته وسبرها ومقارنتها بروايات الثقات المتقنين ، وبقدر ما تكون الموافقة أو المخالفة يكون الضبط ، ومن هنا كانت الحاجة إلى ذكر المرويات من المهمات في التراجم[٣٦] .

على أن الباعث على التصنيف في التراجم هو ما يحدد مدى الحاجة إلى ذكر هذه المرويات ، وما إذا كان ذلك من تعزيز الحكم من قبل الناقد المصنف على صاحب الترجمة ، كأن يورد في ترجمة الثقات والحفاظ شيئاً من روايتهم تأكيداً على تمام أو قوة ضبطهم للرواية ، أو الضعفاء ما يدعم به رأيه من الروايات الشاذة أو المنكره[٣٧] ، أو الموضوعة بما يقطع بضعف صاحب الترجمة والواقع أنّ كتب التراجم متفاوته في مقدار ما تحويه من مثل هذه المرويات ، وأكثر ما يكون ذلك في كتب الضعفاء ، وليس بالضرورة أن يلتزم المصنّف في التراجم بإيراد ذلك .

وقد يكون ذكر المرويات في الترجمة لاعتبارات أخرى حين تذكر كشواهد يقتضيها المقام ، كأن تذكر روايات راو مقل في الرواية على سبيل الحصر لتأكيد أنه لم يرو غيرها ، وتأكيد ثقته أو العكس ، أو لبيان أن الراوي ثقة في غير فلان ، أو ضعيف في غير أهل بلده . ويذكر المصنف شواهد على ذلك . أو أنه إن روى عن فلان بعينه فهو عنه مرسل كما في رواية يذكرها كشاهد . ومثل هذا كثير ، وأظهر من اعتمد ذلك ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء .

معلومات أخرى

وأكثر ما تتعلق هذه الموضوعات بالخصائص الأخلاقية والعلمية لصاحب الترجمة كنبوغه ، وقوه حافظته ، ووعيه ، وسعة اطلاعه وخاصة في مجال علوم الحديث ومصنفاته ، وما يكون قد تولاه من المناصب العلمية أو غيرها ، وما إلى ذلك من موجبات الثناء إن كان من أهله ، وقد يفصلون في ذلك بما يقتضيه المقام

وطبيعة المنهج المعتمد لدى المصنف ، لكنهم في جانب الذم يجملون الكلام ، ويكتفون بالقليل المفيد ، إذ الطعن غير مقصود لذاته .

كما يهتمون بمعرفة أوطان الرواة ، وخاصة حين صار الإنتساب إلى الموطن أمراً ظاهراً ـ على غير ما ألفه العرب أولاً ، حيث كانوا ينسبون إلى القبائل ـ وهذا إنّما غلب على الناس بعد الفتوحات واختلاط العرب بغيرهم ، ومن سكن موطن أربعاً من السنين نسب إليه ، وقد ينسب الرجل لبلدة وهو من غير أهلها ، لمكوثه فيها مدة ، كما فعل ذلك الخطيب في تاريخ بغداد حيث ذكر فيه أهلها ومن دخلها من غير أهلها ، ومن جمع بين بلدين في النسبة تقدم نسبته إلى بلده الأول ثم الثاني ، فمن سكن الشام ثم مصر يقال فيه الشامي المصري ، وقد يكون ذلك أكثر صراحة في قول بعضهم : ثم المصري[٣٨] . ومن فوائد ذلك التمييز بين اسماء المتفقه .

منهجية التصنيف في كتب التراجم

تمتع المحدثون من كتّاب التراجم بذوق فني رفيع في منهجية التصنيف ، وهذا ما يلاحظه الناظر عند النظر في مصنفاتهم من خلال الطرق التي سلكوها في عرض وترتيب المعلومات ، وطبيعة تلك المعلومات ، بقصد تيسير الوصول إلى الغـاية التى ينشدها الباحث ، على اعتبار أن غرض هذه المصنفات ما هو في الواقع والغالب إلا الكشف عن حال الرواة ، وبيان ما يتمتع به هذا الراوي أو ذاك من أهليه الـروايه ، ولـذلـك تميزت هذه الكتب بالدقة والاقتضاب ودقة العبـارة ، فكـانت هذه المصنفـات بمثابة أوعية جامعة لكل ما يلزم ذكره من مقومات الرواية . . ولاسيما بعد أن كثر الرواة ، وما قيل فيهم وطالت الأسانيد في ذلك . وأصبح من العسير على كثير متابعة ذلك .

فجاءت الكتب لتسهم بدور واضح في تقييد هذه المعلومات الهامة كسبيل أخر مع الحافظة . . لكن لم يلبث أن اقتصر أهل الحديث على اعتماد التصنيف كسبيل أمثل وأحسن ، فحلت الكتب بما حوته من مواد علمية غزيرة محل النقاد

من حيث اعتماد المتأخرين عليها . . . وها نحن في حال الحكم على الأحاديث ورواتها نعود إلى كتب هؤلاء الأئمة ، وما صنفوه في علم الرجال والتراجم . ولاسيما أن الذين تولوا التصنيف في هذا الميدان إنما هم من جلة العلماء وأكابرهم ، ومن الموصوفين بالعدالة التامة - إلا ما ندر - والعلم الغزير ، والدراسة الواسعة فيما كتبوا فيه . ولا ننسى أن نشير إلى أن التصنيف في المتون وفنونه كان أسبق إلى الوجود من التصنيف في تراجم الرواة تبعاً لاهمية المتون ذاتها .

أما الطرق التى اتبعت في التصنيف فكانت تمثل صوراً فنية في طرق العرض للمادة المدونة ، وتختلف تلك الطرق باختلاف الغرض الحامل على التصنيف في الغالب ، وهذه الطرق يمكن أجمالها فيما يلي .

التصنيف على أساس الطبقات

للطبقة مفهوم حديثي ، يقصد منه أبناء الجيل الواحد المتساوون أو المتقاربون في السن من جهة ، ويشتركون في الأخذ عن شيوخ بعينهم[٣٩] . وهذا بالطبع لا يمنع من وجود التداخل بين الطبقات ذاتها ، إذ الطبقات لا تحدد عادة بعدد معين من السنين . وللطبقات غاية واضحة في عرف المحدثين تتمثل في التميز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة ، كما تفيد في بيان الإتصال أو عدمه في الأسانيد[٤٠] ، لأن الرواة في الأسانيد تمثل طبقات متوالية تؤكد الإتصال ، أو نفيه عندما تفقد الأسانيد حلقة من حلقاتها ، التى تمثل تلك الطبقة ممثلة بالراوي نفسه .

وقد جرت عادة المصنفين في الطبقات على ذكر طبقات الراوة وأجيالهم المتتابعة منذ عصر الصحابة الكرام إلى عصر المصنف حيث وصل به الزمن ، بمعنى أن يجعل الصحابة في طبقة واحدة ، ولربما طبقات ، وكذا أتباعهم ، كالكبار والأوساط والصغار ، وهكذا في كل الأجيال اللاحقة . .

وقد أسهم عدد من المصنفين في التراجم في هذا اللون من التصنيف ومن أشهرهم محمد بن سعد الواقدي ت ٢٣٠ هـ ، وكتابه كبير مطبوع . بقيت منه قطعة لم تطبع خاصة بطبقة التابعين في المدينة النبوية . ولخليفة بن خياط ٢٦٠ هـ في ذلك مصنف جيد ، في أخرين كتبوا في الطبقات[٤١] .

التصنيف على أساس النسب

لعلّ من أهم ما تميزت به أمة العرب حرصهم على معرفة الأنساب ، ويعود ذلك بالطبع لاعتبارات كثيره من أهمها التعصب للقبيلة ، وحفظ المآثر . واستمر هذا الاهتمام بعد الإسلام ولاسيما بعد أن وردت نصوص كثيره تحث بصورة أو بأخرى على حفظ الأنساب والعناية بها ، ربما كان من أظهرها قوله عليه الصلاة والسلام : تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم[٤٢] . وقد برز كثيرون ممن لهم دراية بالغة بالنسب في مختلف العصور ، كما ظهرت تبعاً لذلك مصنفات كثيرة في هذا الميدان بما لا نظير له في أمة أخرى . . . والذي يظهر أنّ بداية التصنيف في ذلك إنّما ظهرت في منتصف القرن الثاني الهجرى[٤٣] ، ثم توالت التصانيف بعد[٤٤] .

واهتمام المحدثين بالأنساب إنما يعود إلى ضرورة التعريف بالرواة والتمييز بينهم ، وخاصة عند اتفاق مجموعة من الرواة في الاسم واسم الأب والجد ، فتكون النسبة أظهر ما يميز فيهم أحياناً .

والتصنيف على النسب يعني جمع الرواة الذين ينتمون إلى قبيلة معينة في موضع واحد ، وترتيب القبائل تبعاً لاعتبارات يراها المصنف كالقرابة من النبى ﷺ مثلاً ، أو حسب حروف المعجم أو غير ذلك .

على أنّ دخول كثيرين في الإسلام بعد الفتوحات واختلاط العرب بغيرهم خلق أنواعاً من النسب الأخرى غير الانتساب إلى القبيلة ، كالانتساب إلى الوطن ، والحرفة[٤٥] . فصارت المصنفات تحوي كل ذلك ، حتى من انتسب من الموالي إلى قبيلة عربية كالبخاري الذي انتسب إلى بني جعفة لأن جده الأعلى أسلم على يد أمير من بني جعفة فنسب إليهم ولاء[٤٦] .

ومن أشهر الكتب المصنفة في أنساب المحدثين كتاب الأنساب لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني ت ٥٦٢ هـ وهو مرتب على حروف المعجم ويقع في مجلدات زادت على العشرة ، وقد طبع قبل سنوات عدة .

التصنيف على أساس حروف المعجم

حيث يقوم المصنف في العادة بترتيب أسماء المترجم لهم في مصنّفه على حروف المعجم ابتداء بالأسماء المبدوءه بحرف الهمزة وانتهاء بحرف الياء . وقد يراعي في ذلك أيضاً ترتيب إسم الأب والجد عند الاشتراك في الاسم الأول ، أو في اسم الأب والجد ، كما فعله الحافظ المزي في كتابه تهذيب الكمال الذي جمع فيه رواة مصنفات أصحاب الكتب الستة . . ولاشك أن هذا النوع من التصنيف هو أكثر كتب التراجم سهولة في التعامل والكشف عن حال رواتها ، لأنها لا تتطلب من الباحث غير معرفة حروف اللغة العربية مرتبه على الوجه الصحيح لا أكثر من ذلك ولا أقل ، وهذا القصد صرّح به كثيرون مثل ابن حبان ت ٣٣٤هـ في الثقات(٤٧) ، وابن عدي في الكامل(٤٨) .

ويبدو أن هذا النوع من التصنيف قد ظهر كلون من ألوان التصنيف في كتب الرجال في بدايات القرن الثالث الهجري ، كالذي فعله أبو اسحاق الهروي ت ٢٣٤ هـ في تاريخ هراة ، والبخاري في التاريخ الكبير ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ثم تلاحقت الكتب بعد ذلك .

التصنيف على البلدان

حظيت كثير من بلدان العالم الإسلامي بمكانة علمية فائقة ، وخاصة في العصور الإسلامية الأولى ، وعلى الخصوص في القرن الثاني والثالث والرابع حين عم العلم وازدهرت الحضارة ، وتيسرت سبل الاتصال بين تلك البلدان ، فكانت بخارى وبغداد ، والمدينة ، ودمشق والقيروان ، وغرناطة . . وغيرها كثير .

وقد أم هذه المدن أعداد هائلة من أهل الحديث والرواية ، وخاصة إذا ما علمنا أن الإهتمام بالحديث وعلومه في هذه الفترة كان بالغاً جدا ، حتى صار أهل الحديث يمثلون مدرسة لها منهجها وغاياتها ، كما كانت الرحلة في طلب الحديث من ضروريات الرواية ، فطاف المحدثون في البلدان طلباً لعلو الأسانيد ، ومجالسة كبار النقاد من أهل الحديث وغيرها من دوافع الرحلة ، وكانت هذه المدينة أو تلك تتمتع بمكانة علمية أكبر كلما كان نشاط الرواية فيها أكثر ، حتى صار حصر المشتغلين في الحديث وروايته في مدينة بعينها أمراً لا يسر فيه ، وقد حمل حب الحديث ، ومعرفة الموطن أو البلد هو الأساس في تنظيم مادة التراجم . بحيث أمكنهم حصر الرواية الرواة والمحدثين في بلدة بعينها سواء أكان من أهلها ، أو ممن دخلها من غير أهلها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، ولربما اعتمدوا في ذلك الترتيب لأسماء المترجم لهم حروف المعجم ، أو الطبقات كل حسب ميله ، والمتتبع لهذا اللون من التصنيف يرى أن كثيراً من مدن العالم الإسلامي قد شملها ذلك ، بحيث يمكن القول : إنه ما من مدينة كان لها دور علمي بارز إلا وقد حظيت بالتصنيف[٤٩] . ولا أقصد هنا كتب الجغرافيا التاريخية التي تعني بالتضاريس والبيئة كمعجم البلدان لياقوب الحموي وغيره .

فكان تاريخ واسط لبحشل ٢٨٨ هـ ، وتاريخ مصر لابن يونس ت ٢٩٩ هـ ، وتاريخ نيسابور لأبي عبدالله للحاكم ت ٤٠٥ هـ ، وتاريخ بغداد للخطيب ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ت ٦٠٠ هـ ، وغيرها كثير جداً يضيق المقام بذكره في مثل هذه العجالة ، وأكثر هذه المصنفات مفقودة .

ونقصد بما قلناه هنا تواريخ البلدان التي أهتم أهلها بالرواية ، بحيث يفرد أعيانها ورواتها التصنيف في مصنف خاص ، غير أن كثيرين قد صنفوا كتباً في رواة وتراجم المحدثين في بلدان إسلامية عدة على مرّ الزمن إبتداء من عصر الصحابة حتى عصر المؤلف ، واعتمد في ترتيب تراجم كل بلد بعينه ، الطبقات ، أو حروف المعجم ، أو النسب ، كما هو كتابي الطبقات لابن سعد ، وابن خياط وكلا الكتابين موجود مطبوع أكثر من مرة .

التصنيف في الكني والألقاب

إن أبرز ما يعرف بالراوي هو اسمه أو كنيته أو نسبه أو لقبه والأسم في العادة أكثر أهمية من غيره في الواقع ، لكن بعد تتبع كثير من الرواة لوحظ أن كثيراً من هؤلاء كانت كنيته أشهر وأظهر في تعريفه من اسمه ، وعلماء الحديث يحرصون على ذكر الراوي بما اشتهر به من اسم أو كنيته أو لقب أو غير ذلك ، بحيث لا يختلط بغيره قدر الامكان ، وحتى لا يظُن من ذكر باسمه مرة ، وبلقبه أو كنيته أخرى أنه أكثر من شخص(٥٠)، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توثيق ضعيف أو العكس . ولو قدر لأحد أن يفعل خلاف ذلك فإن صنيعه هذا يقابل بالانكار وخاصة إذا ما كان الحامل على ذكر الراوي بما لا يعرف به إخفاء عيب فيه كالضعف أو نحوه ، وهو ما يعرف عند علماء الحديث بتدلس الشيوخ(٥١)

ومن هنا وبعد اشتهار أعداد هائلة من الرواة بالكنية فقد ذهب بعض المصنفين في الرواة إلى ترتيب كتبهم في التراجم على الكنى ومن ثم التعريف بأسماء هذه الكنى ، على أن تصنف هذه الكنى على حروف المعجم ، كأن يبدأ المصنف بذكر من يكني بأبي أحمد ، ثم أبي بكر ويذكر أسماء الرواة كلا حسب كنيته ، ولربما رتب أسماء من يتفقون في الكنية على حروف المعجم ، أو الطبقات . ومن أول من صنف في هذا البخاري ومسلم في مصنف له كبير ، وأبو أحمد الحاكم ت ٣٧٨ هـ ، وغير ذلك كثير(٥٢) .

كما صنفت كتب خاصة بالألقاب ، وللغرض ذاته ، لعلّ من أشهرها إن لم يكن هو بالفعل كتاب نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر ، وقد رتبه على حروف المعجم(٥٣) .

التصنيف في الثقات والضعفاء

لا يخفى أن القصد من تتبع حال الرواة ، وتصنيف كتب التراجم فيهم إنّما هو من باب التعريف بهم ، وبيان مدى أهليتهم للرواية ، فلما كثرت المصنفات في الرواة ، واشتهر أمر الكثرين من أصحاب الرواية ، وبات من السهل الحكم

على كثير منهم بالتوثيق والجرح حسب المعايير التى وضعت ، ارتأى بعض المصنفين من أهل الحديث أن يصنف كتاباً يجمع فيه أسماء الثقات من الرواة بناء على رأي نقاد الحديث على تفاوت هذه الآراء أحيانا ، لكنّ هذه الآراء في نهاية المطاف لا تخرج صاحب الترجمة عن أهلية الرواية ولو في نظر المصنف . وقد يرتب المصنف هذه التراجم على حروف المعجم ، كابن شاهين ت ٣٨٥ هـ أو الطبقات كابن حبان ت ٣٥٤ هـ ، . . . وقد كثر التصنيف في هذا النوع من المصنفات ابتداء من القرن الثالث وحتى القرن الثامن الهجري إذ لم يعد ، للاستمرار بهذا التصنيف حاجة[٥٤] .

وبالمقابل فقد قام بعضهم بالتصنيف في الضعفاء ، سواء أكان متفقاً على ضعفهم كالوضاعين والمتروكين ، أو ذكر الراوي بضعف ولو لم يكن ضعيفا في الواقع ، ولربما ذكره للدفاع عنه كالذي فعله الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال . والواقع أن كتب الضعفاء كثيرة ، وأكثرها مفقود[٥٥]، لعلّ من أهم الموجود منها كتاب المجروحين لابن حبان ، والضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي ، والكامل في الضعفاء لابن عدي وغيرها . . . وهذه الكتب المشار إليها هنا كلها موجودة مطبوعة ومرتبة على حروف المعجم تسهيلاً للبحث في حال الرواة .

التصنيف في معاجم الشيوخ

حرص بعض رواة الحديث على ترجمة شيوخه ، وإفرادهم في مصنف مجرد ، وخاصة إذا ما كثر عدد هؤلاء ، وغالباً ما ترتب أسماؤهم على حروف المعجم ، ولربما رتب ذلك على الوفيات بحيث يذكر في كل سنة من مات فيها من شيوخه وهكذا . . . وقد يصنفهم على البلدان ويبدو أن هذا نادر[٥٦] .

وتبدو أهمية معاجم الشيوخ عند المحدثين إذا ما لاحظنا دقة المعلومات المدونة في التراجم ، لكونها قد دونت من معاصرين مطلعين على حال المترجم له مباشرة . . . ثم إنّ هذا النوع من التصنيف لا يكاد يغادر شيخاً من شيوخ المصنف ، وهذا الحصر هام جداً ولاعتبارات كثيرة ، كما أن هذه المعاجم تعطينا

ـ إحصائيات وافية ـ عن علماء عاشوا في جيل واحد في وقت قد لا تظفر فيه بترجمة لبعض هؤلاء في كتب التراجم الأخرى . وأكثر المصنفين في المعاجم هم الأئمة الكبار الذين التقوا باعداد كبيرة من الشيوخ وأكابر الرواية ، وهذا يزيد أهمية مثل هذا النـوع من المصنفـات ، وممن صنف معاجم الشيوخ أبو القاسم الطبراني ت ٢٦٠ هـ في معجمـه الأوسط والصغير وأبو القاسم البغوي ت ٣١٧ هـ ، وآخرون كثيرون وأكثر هذه الكتب مفقود على ما يظهر(٥٧) .

التصنيف على أساس الوفيات

لا ريب أن ذكر الوفاة من أهم المعلومات التي حرص كتاب التراجم على تدوينهـا ، وخاصة إذا ما أدركنا أهمية ذلك بالنسبة لشرط الاتصال الذي يعد أساساً لا تقبل الرواية بدونه ، وبذلك يعرف الإرسال والاعضال وغيره من مظاهر الانقـطاع في الأسانيد ، كما يفيد في تمييز المتفق والمفترق ، والمؤتلف والمختلف ويسهل الكشف على الكذابين أدعياء الرواية . وتبعاً لهذه الأهمية ولارتباط الوفاة بالـزمن فقد ارتأى بعض العلماء أن يصنفوا كتباً في تراجم الرواة بحيث يكون الترتيب حولياً زمنياً ، فيذكر المصنّف السنة الهجرية الأولى ويذكر الأعيان الذين توفوا فيها ، وكذا التالية حتى عصر المؤلف بالطبع ، ويبدو أنّ مثل هذا النوع من التصنيف قد ظهـر بوضوح في منتصف القرن الرابع الهجري حين ظهر كتاب الوفيات لأبي الحسن عبدالباقي ابن قانع ت ٣٥١ هـ ، ثم محمد بن عبد الله بن زبر الدمشقي ت ٣٧٩ هـ وتلاهما في ذلك آخرون(٥٨) .

التصنيف في التراجم عامة حسب السنين

وهذا اللون من التصنيف هو في ظاهرة أقرب إلى التاريخ العام ، بمعنى أن اهتمام المصنف لا ينصب على تراجم الأعيان فحسب ، بل ويصنف إلى ذلك الإهتمام بالأحداث التاريخية كالحروب والكوارث وغير ذلك مما يسترعي الانتباه ، ويكون له أثر في الواقع . فقد يذكر المصنف كل سنة بعينها ، ويذكر ما فيها من أحداث جسام تستحق الذكر ، ثم يذكر بعد ذلك من توفي فيها من الأعيان .

وكأن المحدثين كانوا أكثر من غيرهم تصنيفاً في هذا اللون كما هو الحال في تاريخ الإسلام للذهبي ت ٧٤٨ هـ ، والبداية والنهاية لأبن كثير ت ٧٧٤ هـ والمنتظم لابن الجوزي ت ٥٩٨ هـ ، وآخرين(٥٩) .

التصنيف في ترجم رواة كتب مخصوصة

لقد حظي بعض العلماء بمكانة علمية رفيعة ، وبالتالي فقد تلقى الناس مصنفاتهم بالقبول والاحترام ، حتى صارت موارد الناس فيما يقولون ويكتبون في ميدان الحديث وروايته .

ولعل من أبرز هؤلاء أصحاب الكتب الستة إبتداء بالبخاري وانتهاء بابن ماجة ت ٢٧٥ هـ ، حيث لقيت مصنفاتهم في الحديث رواجاً منقطع النظير فكانت الأشهر ، وقد كان لهؤلاء مصنفات أخرى غير الكتب الستة المشهورة . . . فرأى بعض العلماء كالحافظ عبدالغني المقدسي ت ٦٠٠ هـ أن يصنف كتاباً يجمع فيه أسماء وتراجم حملة الآثار في هذه المصنفات ، فكان كتابه الكمال ، الذي هذّبه الحافظ المزي وسماه تهذيب الكمال ، ورتبه على حروف المعجم ، وهو كتاب مشهور يتداوله الناس .

هذه في الواقع نماذج من التصنيف ، وأنا أجزم أن هناك مصنفات أخر اعتمدت غير ما ذكرته من مناهج ، كالتعريف برجال كتاب مشهور من كتب الرواية ، كرجال البخاري في الصحيح أو مسلم ، أو كليهما معاً ، وفي كل كتب موجودة ، أو كانت التراجم خاصة برواية راوٍ بعينة كالذي فعله الإمام مسلم في مصنفه رجال عروة بن الزبير ت ٩٣ هـ أو الأخوة والأخوات من الرواة ، أو الوحدان ، أو من روي عن أبيه عن جده(٦٠) .

والواقع أنّه لم يكن قصدي جمع هذه الأساليب على وجه الحصر ، فهذا ما لا سبيل إليه في مثل هذه العجالة ، غير أني ذكرت الأهم الأغلب ، راجياً من الله أن أكون قد وفقت في الغرض والعرْض ، وهو ولينا نعم المولى ونعم المصير .

المراجـع

١ ـ الأجري . محمد بن علي بن عثمان .
سؤالات الأجري لابي داود في الجرح والتعديل ، تحقيق محمد العمري . طبـع المجلس العلمي في الجـامعـة الإسـلامية بالمـدينة المنورة . الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة . ١٩٧٩ .

٢ ـ الألباني . محمد ناصر الدين .
سلسلة الاحاديث الصحيحة . المكتب الإسلامي .

٣ ـ ابن إسحاق . محمد بن إسحاق المطلبي ت ١٥١ هـ .
السـيرة النبوية المسماة بالمبتدأ والمبعث والمغازي . تحقيق محمد حميد الله . تقديم محمد الفاسي . معهد الدراسات والابحاث للتعريب . الرباط .

٤ ـ البخـاري . محمـد اسـماعيل البخـاري ت ٢٥٦ هـ الجامع الصحيح . الطبعة الرابعة . عالم الكتب . بيروت ١٤٠٥ هـ .

٥ ـ الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩ .
السنن تعليق عزت الدعاس . الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ . بيروت .

٦ ـ الحازمي . أبو بكر محمد بن الحازمي ت ٥٨٤ هـ .
شروط الأئمـة الخمسـة . ضمن مجمـوعة الرسائل الكمالية . نشر مكتبة المعارف . الطائف .

٧ ـ ابن حجر . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ .
تقريب التهذيب . دار نشر الكتب الإسلامية . باكستان .
تهذيب التهذيب . طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن . الهند .

٨ ـ الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت ٤٦٣ هـ .
تاريخ بغداد ، مطبعة الخانجي . القاهرة .
الـرحلة في طلب العلم . ضمن مجمـوعة الرسائل الكمالية ، نضر مكتبة المعارف . الطائف .

٩ ـ الذهبي . محمد بن أحمد ابو عبدالله الذهبي ت ٧٤٨ هـ .
تذكرة الحفاظ . دار أحياء التراث العربي . بيروت .
ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ضمن مجموعة رسائل . تحقيق الأستاذ أبي غدة . دار القرآن الكريم . حلب .
١٠ ـ السخاوي . محمد بن عبدالرحمن المصري . ت ٩٠٢ هـ .
الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . دار الكتاب العربي . بيروت ١٩٧٩ .
فتح المغيث شرح ألفية الحديث . نسختان الأولى بتحقيق محمد عبدالرحمن عثمان ، طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . والأخرى بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي . نشر مكتبة النمنكاني بالمدينة المنورة أيضاً .
١١ ـ السيوطي . جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق . ت ٩١١ هـ ،
تدريب الراوي . تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف دار الكتب الحديثة القاهرة ١٩٦٦ .
١٢ ـ الصفدي . خليل بن أيبك بن عبدالله الأديب صلاح الدين الصفدي . ت ٧٦٤ هـ .
الوافي بالوفيات . طبع بعناية هلموت ريتر ، نثر فرانز شتايز بقيسبادن ، ١٣٨١ هـ .
١٣ ـ ابن الصلاح . أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين الشهرزوري ت ٦٤٣ هـ .
مقدمة ابن الصلاح . دار الكتب الحديثة . تحقيق د . عائشة عبدالرحمن وزارة الثقافة المصرية . القاهرة ١٩٧٤ .
١٤ ـ ابن عبدالبر . أبو عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي ت ٤٦٣ هـ .
التهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . نشر المركز الإسلامي للطباعة . تحقيق الأستاذين مصطفى العلوي ومحمد البكري . ١٩٦٧ .

١٥ ـ ابن عدي . أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني . ت ١٩٨٠ .
الكامل في الضعفاء . الطبعة الثانية . دار الفكر . بيروت ١٩٨٥ .
١٦ ـ العراقي : عبدالرحيم بن حسين بن عبدالرحمن المصري . ت ٨٠٦ هـ .
التبصرة والتذكرة . دار الكتب العلمية . تصدير محمد حسين العراقي . بيروت .
١٧ ـ العمري . أكرم ضياء الدين .
بحوث في تاريخ السنة ، الطبعة الثالثة . مؤسسة الرسالة ١٩٧٥ . بيروت .
موارد الخطيب البغدادي الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق ١٩٧٥ .
١٨ ـ فرانز روزنتال .
علم التاريخ عند المسلمين . ترجمة د . أحمد صالح العلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية . بيروت ١٩٨٣ .
١٩ ـ القسطلاني : أحمد بن محمد أبي بكر . ت ٩٢٣ هـ .
ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري . طبعة الميمنة . مصر . ١٣٠٧ هـ .
٢٠ ـ الكتاني . محمد بن جعفر الكتاني . ت ١٢٤٥ هـ .
الرسالة المستطرفة . دار قهرمان للطباعة . استانبول . تركية .
٢١ ـ مسلم ، مسلم بن الحجاج ابو الحسين النيسابوري . ت ٢٦١ هـ .
الصحيح بشرح النووي .
٢٢ ـ ابن معين يحيى بن معين الغطفاني . ت ٢٣٣ هـ .
التاريخ تحقيق د . أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي . جامعة الملك عبد العزيز الطبعة الأولى ١٩٧٩ .
٢٣ ـ الهيثمي . نور الدين علي ابن ابي بكر . ت ٨٠٧ هـ .
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . طبعة القدسي . القاهرة ١٣٩٦ هـ .

الهوامش

(١) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ٨٤ ـ ٨٦ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٤ .
(٣) هذا الحديث له طرق كثيرة مروية عن أكثر من صحابي ، أخرجه ابن عدي في كامله ١/١٥٢ وابن عبدالبر في التمهيد ١/٥٩ . والهيثمي في مجمع الزوائد ١/١٤٠ . وقد حسنه الحافظ العلائي ، ووافقه القسطلاني لكثرة طرقه . إرشاد الساري ١/٤ .
(٤) ابن عبدالبر ، التمهيد ١/٥٩ ، ٦٠ .
(٥) الذهبي . تذكرة الحافظ ١/٢ ، ٦ ، ١٠ .
(٦) أحمد نور سيف . مقدمة تحقيق كتاب التاريخ لابن معين ١/٩ .
(٧) أحد علماء القرن الثالث الهجري المغمورين ، ويبدو أن وفاته تأخرت إلى بداية القرن الرابع ـ انظر مقدمة محقق سؤالات الأجري في الجرح والتعديل ، الجزء الثالث ص ٢٨ وما بعدها .
(٨) ابن اسحاق . كتاب السيرة مقدمة التحقيق ص ، يد ،يه .
(٩) المصدر السابق ، ص يه .
(١٠) مطين هو لقب أبي جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي الحافظ ت ٢٩٧ هـ . ولقب بذلك لأنه كان يلعب با لطين وهو صغير مع الصبيان فيطينون ظهره ، وأما صالح جزرة فهو ابن محمد بن عمرو البغدادي ت ٢٩٣ هـ ولقب بذلك لأنه صحف حديث رواه عن عبدالله بن يسر أنه كان يرقى بخرزة ـ معجمة ثم راء ثم زاي ، فقال جزرة بجيم وزاي ثم راء فعرف بذلك .
انظر السيوطي . تدريب الراوي ٢/٢٩٦ . السخاوي فتح المغيث ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ .
(١١) الصفدي . الوافي بالوفيات ١/٣٤ .
(١٢) السيوطي . تدريب الراوي ٢/٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .
(١٣) الصفدي . الوافي بالوفيات ١/٣٥ .
(١٤) السيوطي . تدريب الراوي ٢/٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(١٥) ابن الصلاح . المقدمة ٥٧٧ .
(١٦) المصدر السابق ٥٧٧ .
(١٧) انظر السخاوي ، الاعلان بالتوبيخ ص ١٦٠ وما بعدها . والكتاني ، الرسالة المستطرفة ص ٢١٢ وما بعدها .
(١٨) روزنتال . علم التاريخ عن المسلمين ص ١٤٤ .
(١٩) الحازمي . شروط الأئمة الخمسة ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .
(٢٠) هذا على رأي من رأي تفسير شرط البخاري بذلك ، فقدمه على شرط مسلم .
(٢١) العراقي . التبصرة والتذكرة ٢/٢٣ ـ١١١ .
(٢٢)مسلم . الصحيح بشرح النووي . كتاب الجنة باب فناء الدنيا وبيان الحشر ١٧/١٩٣ .

(٢٣) اخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ عن عبدالله بن عمر من حديث طويل في كتاب المظالم ، باب لا يظلم المسلم المسلم ٣/٢٥٧ . وأما ما ذكرته عن ابي أيوب الانصاري رضى الله عنهد فقد أخرجه الخطيب في كتابه الرحلة في طلب العلم من ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦ .

(٢٤) اخرجه الترمذي في السنن في كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على التبليغ السماع ج ٣٠٧/٧ .

(٢٥) العتر . منهج النقد في علوم الحديث ص ٥٢ .

(٢٦) الذهبي تذكره الحفاظ ١/٢ ، ٣، ٦، ١٠ .

(٢٧) الخطيب ، الرحلة في طلب العلم ص ١٩٥ .

(٢٨) المصدر السابق ص ١٩٦ .

(٢٩) لاحظ ترجمة البخاري في تاريخ بغداد ٢/ص ٢ وما بعدها .

(٣٠) الخطيب ، الرحلة في طلب العلم ص ١٩٩ .

(٣١) السخاوي . فتح ا لمغيث ١/٢٩٠ ، ٢٩٩ .

(٣٢) العراقي . التبصرة والتذكرة ٢/١١ .

(٣٣) الذهبي . ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٣٤) الذهبي . تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٩ .

(٣٥) السخاوي . فتح المغيث ١/ص ٢٩٠ وما بعدها .

(٣٦) المصدر السابق ١/ ٢٩٩ وما بعدها .

(٣٧) يجتمع الشاذ والمنكر في مخالفة الثقات لكن الشاذ راويه ثقة والمنكر ضعيف . السخاوي . فتح المغيث ١/١٩٣ ، ١٩٨ .

(٣٨) السيوطي . تدريب الراوي ١/٣٨٤ .

(٤٠) المصدر السابق ٣/٣٥١ .

(٤١) المصدر السابق ٣/ص ١٥٣ وما بعدها .

(٤٢) اخـرجه الترمذي في السنن كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في تعليم النسب ٦/٢٠٠ . وصححه الالباني في سلسلة الاحاديث الصحيحة ١/١٥٣ .

(٤٣) اكر العمري . بحوث في تاريخ السنة ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٤٤) الكتاني . الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ وما بعدها .

(٤٥) السخاوي . فتح المغيث ٣/٢٧٠ .

(٤٦) الخطيب . تاريخ بغداد ٢/٦ .

(٤٧) اكرم العمري . بحوث في تاريخ السنة ص ٢٠٠ .

(٤٨) ابن عدي الكامل ١/١٦ .

(٤٩) السخاوي الاعلان بالتوبيخ ص ١٢١ ـ ١٣٥ .

(٥٠) السيوطي . تدريب الراوي ١/٢٧٨ .

(٥١) السخاوي . فتح المغيث ١٨٦/١ .
(٥٢) المصدر السابق ١٩٩/٣ .
(٥٣) لمعرفة المصنفات في الألقاب يحسن مراجعة كتاب السخاوي ، فتح المغيث ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ .
(٥٤) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ١٠٩ ، اكرم العمري . موارد الخطيب ص ١١٣ .
(٥٥) اكرم العمري . بحوث في تاريخ السنة ص ٩١ .
(٥٦) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ١١٨ .
(٥٧) المصدر السابق ١١٣ ـ ١١٨ .
(٥٨) المصدر السابق ١٦٠ .
(٥٩) المصدر السابق ١٤٦ ـ ١٤٨ .
(٦٠) المصدر السابق ١١٨ .